

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية**

ملخص

تتناول هذه المقالة ظاهرة عسكرة العمل الإنساني في سياق حرب الإبادة على غزة، معتمدةً مقارنةً نقدية تستند إلى أدبيات ما بعد الاستعمار ودراسات «الأنسنة الجديدة في العمل الإغاثي» لتقدم تحليلاً مقارنةً لنموذجين بارزين تخللا الحرب: الميناء العائم الأميركي (٢٠٢٤)، و«مؤسسة غزة الإنسانية» (٢٠٢٥)، بوصفهما أدوات لشرعنة الحصار وإطالة أمد المجاعة. توظف الورقة نظريات أليكس دي وال (Alex de Waal) حول «هندسة المجاعة» بوصفها جريمة سياسية مقصودة، وإسهامات توماس فايس (Thomas G. Weiss) حول فقدان شرعية العمل الإنساني حين يُدمج في استراتيجيات عسكرية، إلى جانب تحليلات ليندا بولمان (Linda Polman) بشأن عسكرة المساعدات كأداة لتغذية الحروب. يوضح التحليل كيف جرى استخدام الميناء العائم كأداة لوجستية رمزية، فشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وانكشف تورطه في عمليات عسكرية إسرائيلية، فيما تكشف تجربة مؤسسة غزة الإنسانية عن إعادة ابتكار أداة أكثر صراحة في عسكرة المساعدات، إذ حوّلت مراكز توزيع الغذاء إلى «مصائد موت» وأدوات للتهجير القسري. تناقش المقالة في ختامها أن عسكرة الإغاثة في غزة ليست حالة استثنائية، بل استمرار لنمط إمبريالي يوظف خطاب «الأنسنة» لإدارة السكان وإدامة السيطرة عليهم. وعليه، ترى الدراسة أن عسكرة المساعدات الإنسانية والعمل الإغاثي في غزة تشكل مثالا صارخا على الأنسنة الجديدة المعسكرة في العمل الإغاثي، حيث تغدو الإغاثة جزءاً من آلة الحرب، لا وسيلة لإنقاذ الأرواح.

كلمات مفتاحية:

الحرب على غزة؛ العمل الإنساني؛ عسكرة العمل الإنساني؛ الميناء العائم الأميركي؛ مؤسسة غزة الإنسانية، الأنسنة الجديدة في العمل الإغاثي.

* كاتبة وصحافية مقدسية، تكتب عن الشأن النقابي والثقافي، وأوضاع الأخرى السياسيين وحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة. عضو مؤسس في مبادرة «مهد المشرق». حاصلة على درجة الماجستير في الدراسات الدولية، ودرجة البكالوريوس في الصحافة المكتوبة / العلوم السياسية من جامعة بيرزيت. ** هذه نسخة مطورة عن ورقة قدمتها الباحثة في مؤتمر «هندسة الخراب: العسكرة واقتصاد الحرب»، المنعقد في معهد إبراهيم أبو لغد، جامعة بيرزيت، بتاريخ ٢٩-٣١ تموز ٢٠٢٥.

١. عسكرة المساعدات الإنسانية

من الجيوش

منذ تسعينيات القرن العشرين، شهدت الدراسات النقدية للعمل الإنساني تحولاً جوهرياً في فهم علاقته بالبنى العسكرية (Lischer 2007; De Montclos 2014). لم يعد العمل الإنساني في كثير من السياقات ممارسة حيادية غايتها «إنقاذ الأرواح»، بل أصبح جزءاً مدمجاً في الاستراتيجيات الأمنية والسياسية للقوى المهيمنة. في هذا الإطار، يشير مفهوم عسكرة المساعدات الإنسانية، إلى حالة تتحول فيها الجيوش المقاتلة في الظاهر، إلى «مقاول» إنساني، خصوصاً في ما يُعرف بـ «البيئات غير المسموح بها» (Non-Permissive Environments) — وهي مناطق نزاع أو عدم استقرار تُفرض فيها شروط القوة العسكرية على المجال الإنساني، بما يقيد الحياد ويحوّل الإغاثة إلى أداة سياسية (Hollen et al. 2003; Ankersen 2007). من بين النماذج العديدة في هذا السياق، تبرز، على سبيل المثال لا الحصر، عملية «إعادة الأمل» (Restore Hope) التي نفذها الجيش الأميركي في الصومال عام ١٩٩٣ في الوقت الذي كانت المجاعة تتفشى بفعل الحرب الأهلية، وانتهت العملية بفشل وانسحاب بعد مقتل ١٨ جندياً في مقديشو. وفي أفغانستان (٢٠٠١-٢٠١٤)، نفذت قوات الناتو عملية **الحرية الدائمة** (Operation Enduring Freedom)، حيث دُمجت المساعدات الإنسانية ضمن إستراتيجية مكافحة التمرد. يشير المثالان كيف وُجّهت الموارد لدعم أهداف أمنية وعسكرية، ما قوّض الحياد وأضعف الثقة بالمؤسسات الإنسانية، وأسهم في إطالة أمد الصراع، ما تحدث عنه أليكس دي وال (Alex de Waal).

ولأن تاريخ الحروب الحديثة يكشف عن العديد من النماذج التي عسكرت فيها قوات غربية أو أميركية — أو بعبارة أدق، إمبريالية — العمل الإنساني لتعزيز أهدافها الاستعمارية، فقد انقسمت الأدبيات الأكاديمية حول هذه الظاهرة إلى رؤيتين متقابلتين. الرؤية الأولى، ذات المنظور الليبرالي-البراغماتي، التي تبرّر دمج القدرات العسكرية في العمل الإنساني باعتباره خياراً عملياً يوفر إمكانات وصول، وتنظيم وموارد لوجستية تفوق قدرة المنظمات المدنية، خاصة في البيئات «غير المسموح بها» حيث يصعب الوصول من دون حماية مسلحة (Friis 2018). أما الرؤية الثانية، النقدية-التحريرية، فترى أن هذا

الدمج يقوّض الحياد الإنساني، ويُخضع أولويات الإغاثة لمقتضيات السيطرة العسكرية، محوّلاً إياها من استجابة لاحتياجات السكان إلى امتداد للأهداف القتالية. تجسد هذا الموقف في أعمال (De Waal 1997)، التي تربط عسكرة الإغاثة بالتحليلات الاستعمارية التي تفهم المساعدات كأداة لإدارة السكان وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة.

تندرج هذه المقالة ضمن الرؤية النقدية الثانية، وتطورها في سياق تحليل نموذجين لعسكرة العمل الإنساني في قطاع غزة خلال حرب الإبادة: الميناء العائم في ٢٠٢٤ (Floating Pier)، ومؤسسة غزة الإنسانية في ٢٠٢٥ (Gaza Humanitarian Foundation). وقبل ولوج هاتين الحالتين، لا بدّ من الإشارة إلى كم وفير من الأدبيات التي حلّلت تقاطع عسكرة الإغاثة مع ما يمكن وصفه بـ «هندسة المجاعة» لما يوفره هذا التقاطع من إضاعات تحليلية تتيح لنا فهم عمل نموذجينا. توضح أعمال أليكس دي وال (Alex de Waal)، من خلال سوق أمثلة عن السودان وأثيوبيا، كيف تتحول الإغاثة إلى إدارة سياسية، حيث تُهْمَش جذور الأزمة السياسية لصالح مقاربات تقنية. ويرى دي وال أن المساعدات قد تطيل أمد الصراعات، وأن المجاعة غالباً ما تكون جريمة سياسية متعمدة، لا كارثة طبيعية (De Waal 1997). ينطبق هذا المنظور على الحالة الفلسطينية،^١ حيث يمكن للمشاريع اللوجستية-مثل المرفأ العائم-أن تساهم في إطالة أمد الإبادة بدل إنهاؤها، كما أن تجربة مؤسسة غزة الإنسانية (التي لا تزال قيد العمل أثناء كتابة هذا المقال في آب ٢٠٢٥) تكشف بوضوح كيف يمكن للرأسمال الغربي أن يأخذ دوراً في إدارة المجاعات كأداة في خدمة أهداف العمليات العسكرية الإسرائيلية الإبادة. وفي مقابلة مع دي وال حول مجاعة غزة، شدد بدوره على أن المجاعة «لا تحدث صدفة» وأن ما يجري هو «أشد مجاعة منذ الحرب العالمية الثانية»، واصفاً القطاع بأنه «مسرح جريمة تجويع» غير مسبوق في التاريخ الحديث (Young 2025). أما توماس فايس (Thomas G. Weiss)، فقد نظّر لعسكرة المساعدات بوصفها أداة هيمنة تُفقد العمل الإنساني شرعيته، مؤكّداً أن المجاعة نتاج قرار سياسي متعمد يتأثر بالأجندات العسكرية. يساعد هذا الإطار على فهم استخدام الحصار وتقييد الغذاء كسلاح استراتيجي في غزة (Weiss 2014). بينما أضافت ليندا بولمان (Linda Polman) بعداً آخر للنقاش من خلال تحليلها كيف تصبح المساعدات، رغم غلافها النبيل، وقوداً



■ مظاهر التجويع المستمر: مدينة غزة في ٢٣ آب ٢٠٢٥. (أ.ف.ب.)

حرب الإبادة. فالوثيقة، المعنونة بـ «استهلاك الغذاء في قطاع غزة - الخطوط الحمراء»، كانت قد صدرت عن وزارة الأمن الإسرائيلية عام ٢٠٠٨، وأوضحت كيف تقيد إسرائيل، عن تخطيط متقن، إدخال البضائع إلى غزة. وتحت غطاء «منع سوء التغذية»، كانت إسرائيل قد صممت، كما هو منصوص عليه صراحة في الوثيقة، نموذجاً لحساب الحد الأدنى من الشاحنات المسموح بها، مع إدخال الإنتاج المحلي في الحسابات، لتحديد سقف إمدادات الغذاء بما يكفي لبقاء السكان على قيد الحياة دون تمكينهم من حياة كريمة- ومن هنا التسمية: «الخطوط الحمراء». النتيجة كانت تثبيت رقم ١٠٦ شاحنات (مع الحزام الناقل في معبر كارني) كمقياس لـ «إدارة» استهلاك الفلسطينيين، وهو ما يشكل هندسة استعمارية للمجاعة، حيث تحوّل السياسة الغذائية إلى أداة للسيطرة والتحكم الديمغرافي (Mintory of Defense 2008).

لاستمرار الحروب، مستشهدة بإبادة رواندا، ومحذرة من البيروقراطية الدعائية التي تخلخل ثقة السكان وتقوّض الحياد والاستقلالية (Polman 2011; Polman et al. 2011). هذا ينطبق على غزة حيث يشكل المرفأ ومؤسسة غزة الإنسانية مثالان على مشروع إغاثي يوظّف سياسياً، كما سوف نرى أدناه. تكشف الدراسات عن آثار المجاعات، كهندسة اجتماعية يستخدمها الجيش بقرار مسبق من أعلى مستوياته، تترك «ندوباً غير مرئية» على الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، وتؤثر على التعبير الجيني، كما تنقل تبعاتها إلى الأجيال اللاحقة. بهذا المعنى، المجاعة ليست أزمة عابرة بل عملية تدمير مُمهجة وممتدة زمنياً، ترتبط عضوياً مع عسكرة الإغاثة لإنتاج منظومة سيطرة شاملة. في ما يخص قطاع غزة، لا بد من التذكير بأن «هندسة المجاعة» عبر أدوات تتغذى بثوب «العمل الإنساني» ليست وليدة

يوضح التحليل كيف جرى استخدام الميناء العائم كأداة لوجستية رمزية، فشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وانكشف تورطه في عمليات عسكرية إسرائيلية، فيما تكشف تجربة مؤسسة غزة الإنسانية عن إعادة ابتكار أداة أكثر صراحة في عسكرية المساعدات، إذ حوّلت مراكز توزيع الغذاء إلى «مصائد موت» وأدوات للتهجير القسري.

يصبح السجن الكبير والمهندسُ بمثابة «إصلاحية» يتكّيف فيه الجسد مع اقتصاد الحاجة، والكثير من العنف والخوف، بهدف الترويض غير المرئي والتأديب الموجه لجعل الفرد آلة ذاتية التشغيل.

وبتفرّع عن اقتصاد الحاجة، نجح الاحتلال في هندسة واقع أنتج من خلاله اقتصاداً موازياً غير رسمي. ووفق واقع الحال والمحللين الاقتصاديين، وما يرويه أهل غزة، فإن هذا الاقتصاد يشكّل بفعل تجار الحرب الذين أعادوا بيع المساعدات الإنسانية داخل السوق المحلي، ما أدى إلى بروز شبكة من الموردين الجشعين الذين يفرضون أسعاراً مرتفعة على المواد الأساسية، ويُبِقون السكان في حالة اعتماد دائم عليهم لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

في المقابل، بات هؤلاء التجار يعتمدون على قنوات الإغاثة كمصدر رئيس لمعيشتهم وأرباحهم، ما خلق حلقة مغلقة من التبعية المتبادلة، يغذيها الاحتلال ضمن سياسة ممنهجة، وباستخدامه المعابر أيضاً كأدوات لاستشراء أشكال جديدة من الفساد والابتزاز^٢ (ائتلاف أمان ٢٠٢٥). وتفيد المقابلات مع بعض التجار في غزة، أن الاحتلال يبتز القطاع الخاص من خلال تحكمه الكامل في المعابر وفرضه رسوم «تنسيقات» مرتفعة على دخول الشاحنات، بلغت منذ بداية الحرب حوالي ٨٠٥ ملايين دولار، مقابل دخول ٣٤ ألف شاحنة، بعد أن كان يبلغ ٩٨ مليون دولار قبل الحرب، أي بزيادة ٧٠٧ مليون دولار، الأمر الذي يعكس ممارسات فساد وابتزاز ممنهجة، تورط فيها عدد من التجار من الجانبين الإسرائيلي والمصري، وأصحاب النفوس الضعيفة داخل غزة. ووفقاً لمقابلات بعض التجار، فقد بلغت ذروة الابتزاز المالي بين شهري تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٤، حينما أوقفت سلطات الاحتلال التنسيقات المباشرة مع التجار، واقتصرتها

في ضوء هذا الإطار، يمكن فهم ما يجري في غزة أثناء الحرب على أنه جزء من نمط أوسع من «الأنسنة الجديدة العسكرية في العمل الإغاثي» (militarized neo-humanitarianism): وهي نمط يتكرر من العمل الإنساني يُدمج ضمن استراتيجيات أمنية وعسكرية للدول والقوى المهيمنة، بحيث تتحول الإغاثة إلى أداة لإدارة السكان وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة، متسرّة بخطاب أخلاقي-تنموي يشرعن التدخلات الإمبريالية (Duffield 2013; Fassin and Gomme 2012).

المراقبة وأتمتة السلوك

ليس قرار المجاعة فحسب، لكننا إن أردنا التوغل في احتكار إسرائيل لجميع منافذ غزة، ومن بينها قرار الميناء العائم ومؤسسة غزة الإنسانية، فإننا نلخص أن ذلك من شأنه ممارسة العنف القمعي، من المراقبة والتنظيم المكاني والمعرفي لحيوات الغزيين، حسب ما نظّر حوله ميشيل فوكو في كتابه «المراقبة والعقاب». إن سجن غزة الكبير هو المكان المصمّم للمراقبة والعقاب ضمن منظومة معرفية وسياسية من الحدود المُحكّمة والمضبوطة بغية إدارة حيوات الغزيين وأجسادهم، من خلال وضعهم في مختبر يطوّع حواسهم ويأتمت سلوكهم، مُعيداً تشكيل وعيهم بالتدجين. وبالتالي، عمل كل من الرصيف العائم ومؤسسة غزة الإنسانية-مع تعقيدات التوزيع- على التحكم بحيوات أكثر من مليونيّ غزّي، من حيث نوع الغذاء ووقته، وكمية السعرات الحرارية التي ستدخل إلى الأجساد (HRW 2024b)، وكيفية الولوج إليه، من خلال استخدامات لتعزيز الأمن والسيطرة، كآلات مسح العيون، وإنشاء بيانات محوسبة حول السكان، تفرز الشرائح المجتمعية (عائلات وأعمار.. الخ)، وتصنف الناس ديمغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، وغيرها من الأبحاث المتعددة الأبعاد للسكان. وعليه،

عسكرية العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية

يمكن للمشاريع اللوجستية-مثل المرفأ العائم-أن تساهم في إطالة أمد الإبادة بدل إنهاؤها، كما أن تجربة مؤسسة غزة الإنسانية (التي لا تزال قيد العمل أثناء كتابة هذا المقال في آب ٢٠٢٥) تكشف بوضوح كيف يمكن للرأسمال الغربي أن يأخذ دورًا في إدارة المجاعات كأداة في خدمة أهداف العمليات العسكرية الإسرائيلية الإبادية.

المتوسط، وعملت عبر نظام اللوجستيات المشتركة فوق الشاطئ (JLOTS) على إنشاء منصة عائمة بطول (٥٥٠ مترًا) تم تثبيتها على بعد نحو ٣ أميال بحرية من الشاطئ، متصلة بجسر معدني عائِم يصل إلى الساحل، ويمتد على ٢٧٠ دونمًا. وقد شكّلت سفينة تابعة للبحرية البريطانية (الأسطول البحري RFA) حاضنة للموارد البشرية المشاركة في البناء (Pelham ٢٠٢٤). لقد كان مشروع الميناء تحت إشراف القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، وبمشاركة لوجستية من الجيش الإسرائيلي. الأمم المتحدة، عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رحبت بالميناء العائم كمسار إضافي للإغاثة وأعدت خططًا للتعامل معه، لكنها شددت أنه لا يغني عن المعابر البرية الأهم والأكثر فاعلية، مطالبة بفتح جميع نقاط العبور (OCHA 2024a).

سوّقت مهمة الرصيف العائم بلوجستية بحتة، تعمل على استجلاب المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء وإيصالها إلى غزة، حيث يتم استقبال السفن القادمة من ميناء لارنكا القبرصي بعد خضوعها للتفتيش، وتقوم بتفريغ حمولتها على المنصة، نظرًا لصعوبة رسو السفن مباشرة على الشاطئ بسبب المياه الضحلة والأوضاع الأمنية. وبعدها، تُنقل المساعدات عبر عبارات صغيرة إلى الرصيف البحري القريب من الشاطئ، حيث تنتظرها شاحنات تنقلها إلى مكان التخزين، ومن ثم تبدأ عملية التوزيع عبر المؤسسات الأممية، على رأسها برنامج الغذاء العالمي. سرعان ما انتهى العمل من الرصيف العائم الأمريكي في ١٦ أيار ٢٠٢٤، حتى بدأ عمله في اليوم التالي، وقد جرى تأمينه عبر ما يسمى محصور نتساريم، وتزامن افتتاح الرصيف مع إغلاق معبر رفح في ٥ أيار ٢٠٢٤، ما عزز سيطرة الاحتلال على محور فيلادلفيا، وعزل القطاع عن مصر بالكامل. بالرغم من ضبط جميع الترتيبات المدروسة

على المؤسسات الإغاثية فقط، ما أدى إلى فرض رسوم باهظة، وصلت في بعض الحالات إلى ٨٠٠ ألف شيكل للشاحنة الواحدة (٢٣٥ - ٢٤٠ ألف دولار). ورغم أن إدخال ما يُعرف بـ «البروتوكول الإنساني» ساعد لاحقًا في تقليل الضغط بشكل جزئي، فإن الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته ظلوا يتحكمون في آلية إدخال المساعدات والبضائع بشكل كامل.

الميناء العائم الأمريكي

نفّذت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ثمانين هجمات على قوافل ومقار إغاثية في غزة بين تشرين الأول ٢٠٢٣ وآذار ٢٠٢٤، ما أسفر عن مقتل أو إصابة ٣١ عامل إغاثة، بينهم سبعة من قافلة منظمة «المطبخ المركزي العالمي» في ١ نيسان ٢٠٢٤، رغم ترويد المنظمات الإغاثية لإسرائيل بإحداثيات مواقعها، ما أدى لتعطيل واسع لعملياتها (HRW 2024a).

بعد أن فتكت المجاعة بقطاع غزة منذ ربيع ٢٠٢٤، وبالأخص في شماله، وتكثفت جريمة «الخبز الحافي»، أعلن الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، في ٨ آذار ٢٠٢٤، عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء رصيف بحري مؤقت، يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان قطاع غزة. وعلى الرغم من تحذيرات الخبراء المعاكسة لرغبة «البيت الأبيض» في التدخل «الإنساني» في القطاع عبر إنشاء هذا الميناء، فإن «البيت الأبيض» شرع في تنفيذ المشروع الذي قدرته كلفته بنحو ٣٢٠ مليون دولار.^٢

أكد بايدن خلال حديثه أن العملية برمتها لن تشمل تواجد «جنود أمريكيين على الأرض»، إلا أن ما رشح بعدها من وزارة الدفاع الأمريكية بـ ١٠٠٠ جندي أمريكي مدعمين بـ ٨ سفن بين عسكرية وشحن تابعة لقيادة النقل البحري العسكرية، أبحرت في عباب

وعليه، يصبح السجن الكبير والمهندس بمثابة «إصلاحية» يتكيف فيه الجسد مع اقتصاد الحاجة، والكثير من العنف والخوف، بهدف الترويض غير المرئي والتأديب الموجه لجعل الفرد آلة ذاتية التشغيل.

سياقات مختلفة، الأمر الذي غدّى الشكوك حول النوايا السياسية والاستراتيجية الكامنة وراءه^٧، وما ينطوي عليه من عسكرة مقنّعة بغطاء المساعدات الإنسانية. فقد كان الميناء العائم يهدف إلى تبييض صفحة إسرائيل، بل يشير الاستثمار بالمشروع الفاشل صيرورة - بحكم غالبية تحذيرات الخبراء (Borger ٢٠٢٤) - إلى شراء المزيد من الوقت لإسرائيل لكي تستبجح المزيد من قطاع غزة، وأجساد الغزيين من خلال عملياتها العسكرية في سجن القطاع، إضافة إلى الهروب من الضغوط الدولية.

في مقال نقدي للعقيد الأميركية المتقاعدة آن رايت (Ann Wright)، وصفت إنشاء الرصيف بأنه «حلّ عسكري غبي لمشكلة دبلوماسية»، حيث لجأت الإدارة الأميركية إلى قدرات الجيش (JLOTS) بدل المسار الدبلوماسي، ما أدى إلى عملية لوجستية غير فعّالة (Wright 2024). الأهم، هو أن رايت تربط الميناء العائم بسياق أوسع من التواطؤ الأميركي في ما تصفه بإبادة غزة، مشيرة إلى أن الفلسطينيين والعالم لن ينسوا أن المساعدات كانت أقرب وأسهل عبر رفح، لكن واشنطن اختارت مساراً مكلفاً وغير عملي يحجب فشلها السياسي.

يقودنا هذا التحليل إلى التعمق في الأسباب الكامنة وراء إنشاء هذا الميناء، حيث يطرح التحليل أدناه سببين مترابطين. أولاً، الإسهام في هندسة المجاعة والتجوع في غزة بوصفه أداة ضمن استراتيجية التلاعب الأميركي-الإسرائيلي بمفهوم «المساعدات الإنسانية»، بما يحوّل الإغاثة إلى غطاء لإدامة المعاناة وشرعنة الحصار. ثانياً، توظيف الميناء لأغراض عسكرية تمنح إسرائيل قدرة إضافية على المناورة الميدانية، بما في ذلك تعزيز إمكاناتها في تنفيذ عمليات بحث وإنقاذ للأسرى الإسرائيليين، تحت ستار النشاط الإنساني. بذلك، يصبح الميناء العائم جزءاً من بنية مزدوجة تجمع

بالتفصيل، فإن عمر عمل الرصيف لم يتجاوز الشهر، وقد تمكن من إيصال المساعدات إلى ٤٥٠,٠٠٠ شخص فقط بدلاً من ١,٥ مليون، الأمر الذي يتنافى مع التصريحات الأولية حول قدرته على إيصال ٩٠ شاحنة يوميًا، ترتفع لاحقاً إلى ١٥٠ شاحنة (McDowall 2024). وللدقة، لم يدم الرصيف المنشود إلا ٢٥ يومًا، حيث تمّ تفكيكه بحجّة الظروف الجوية.

اعتبر البنتاغون أن الميناء العائم نفذ أكبر عملية لإدخال المساعدات الإنسانية إلى الشرق الأوسط، كما صرّح نائب الأدميرال براد كوبر (Brad" Cooper II)، قائد القيادة المركزية الأميركية في البحرية، بأن الميناء قد حقق الغاية المرجوة منه. غير أن الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة شددت على أن هذه الكمية لا تكفي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في غزة، مؤكدة أن المعابر البرية تظل الخيار الأكثر فاعلية. وقد واجه المشروع انتقادات سياسية حادة في الكونغرس، حيث وصفه بعض الجمهوريين بأنه مناورة سياسية من الرئيس جو بايدن، خاصة في ظل أدائه المخيب. كما أوقف برنامج الغذاء العالمي تسليم المساعدات عبر الرصيف، عقب فتح تحقيق في احتمال استخدامه من قبل الجيش الإسرائيلي خلال عملية عسكرية في النصيرات لـ«إنقاذ» أربعة أسرى إسرائيليين، توافق ذلك مع ارتكاب مجزرة راح ضحيتها ٢٧٤ شخصاً، ما أثار شكوكاً جديدة حول تجاوز الميناء وظيفته الإنسانية نحو خدمة أهداف عسكرية إسرائيلية (Al Jazeera 2024).

ما وراء «العمل الإنساني» في مشروع الميناء العائم

لقد أثار الميناء العائم، سواء من حيث توقيت إنشائه أو فشله السريع، العديد من التساؤلات، خاصة أن الولايات المتحدة سبق أن أنشأت موانئ بحرية في

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية



■ عسكرة المساعدات: جنود أمريكيون وإسرائيليون يثبتون الرصيف العائم في قطاع غزة في ١٦ أيار ٢٠٢٤. (أ.ب.)

بين الإبادة المنهجية وإعادة إنتاج السيطرة، بدلاً من أن يكون أداة لإنهاء الأزمة الإنسانية في القطاع.

٣,١ عسكرة الإغاثة وإدارة المجاعة

تكشف إفادات ناهض شحير، رئيس جمعية النقل الخاص الفلسطينية في قطاع غزة، عن حجم الفجوة بين ما يُروَّج له حول فعالية الرصيف العائم، وواقع أدائه الميداني كما يراه الغزيون بأنفسهم (البوابة ٢٤، ٢٠٢٤). فبعد تدمير أكثر من مئة شاحنة جراء العدوان في شهر أيار ٢٠٢٤ حسب قول شحير، لم يتبق للجمعية سوى أقل من مئتي شاحنة، ما يضاعف التحديات اللوجستية، في حين كان من الممكن إدخال ما يقارب ٦٠٠ شاحنة خلال ٢٤ ساعة عبر المعبّر البرية، لم يدخل عبر الرصيف البحري في اليوم الأول سوى ستّ شاحنات، وفي اليوم التالي عشرين فقط، وسط عمل بطيء وانعدام الثقة بالجهات المشغلة للمرفأ^١. يصف شحير الطريق إلى الرصيف بأنه محفوف بالمخاطر، مع وجود جثامين على الطرقات يصعب

انتشالها، ما يعيق حركة النقل ويزيد من هشاشة الوضع الإنساني. أما طبيعة البضائع، فتعكس انفصلاً كاملاً عن احتياجات السكان؛ إذ دخلت معظم الشحنات عبر الرصيف محمّلة بأغذية غير أساسية مثل البسكويت والوجبات الجاهزة، في حين أن الحاجة الماسّة تتركز على الطحين والزيت. في المقابل، وحسب النسب التي وفرها شحير، فإن ٦٠٪ من البضائع التي دخلت عبر معبر كرم أبو سالم كانت فواكه، و٣٠٪ طحيناً تابعاً لوكالة الأونروا.

في ظل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة في قطاع غزة، تتبّع إسرائيل سياسة اقتصادية ممنهجية تهدف إلى خلق تشوّه اقتصادي مقصود، من خلال التقطير في إدخال المساعدات الإنسانية الأساسية مثل الطحين، والسكر، والزيت، مقابل الإغراق المفرط لسوق غزة بسلع غير ضرورية أو غير ملائمة لحاجة السكان، كأصناف متعددة من المعكرونة، والتونة، ومعجون البندورة، والمشروبات الغازية. تؤدّي هذه السياسة إلى اختلالات خطيرة في السوق المحلي، حيث

في مقال نقدي للعقيد الأميركية المتقاعدة آن رايت (Ann Wright). وصفت إنشاء الرصيف بأنه «حل عسكري غبي لمشكلة دبلوماسية»، حيث لجأت الإدارة الأميركية إلى قدرات الجيش (JLOTS) بدل المسار الدبلوماسي، ما أدى إلى عملية لوجستية غير فعّالة (Wright 2024). الأهم، هو أن رايت تربط الميناء العائم بسباق أوسع من التواطؤ الأميركي في ما تصفه بإبادة غزة.

التصعيد، مع استهداف منتظم لعمّال الإغاثة بمعدل قتيل واحد يوميًا، ما دفع العديد من المنظمات لوقف أنشطتها (غوردون، ٢٠٢٤).

يرى غوردون أن هذه السياسة ترافقها إدارة دقيقة ومسيّسة للمساعدات الإنسانية، إذ تتحكم إسرائيل في نوع المواد المسموح بدخولها وكمياتها، بما في ذلك فرض ما تسميه «الحد الإنساني الأدنى» من الأسعار، بهدف إبقاء السكان في حالة دائمة من انعدام الأمن الغذائي. خلال الحرب، تحوّل هذا التحكم إلى أداة ضغط عسكرية-سياسية، حيث يتم السماح بدخول المساعدات أو منعها وفق حسابات ميدانية، وربطها أحيانًا بعمليات عسكرية أو اعتبارات تفاوضية. بذلك يصبح «الممر الإنساني» أداة في يد القوة المحتلة، تُستخدم للتلاعب بحاجات السكان الأساسية وتطويرهم، بحيث يتكامل الحصار الغذائي مع القصف والتدمير لتقويض القدرة على البقاء، وإخضاع المجتمع الفلسطيني لشروط الاحتلال.

٣,٢ عسكرة الإغاثة لخدمة العمليات العسكرية الإسرائيلية

تُعد عملية الاقتحام العسكرية الإسرائيلية لمخيم النصيرات في حزيران ٢٠٢٤، والتي نُفذت تحت ستار «عملية إنقاذ رهائن»، مثالًا صارخًا على عسكرة المساعدات الإنسانية، وخرقًا للحياض المفترض للعمل الإنساني. فبحسب تقارير إعلامية وبفيديو مرئي جاب وسائل التواصل الاجتماعي والعديد من الشهادات الميدانية، استخدمت القوات الإسرائيلية شاحنتين مدينتين قادمتين من الرصيف البحري، إحداها محمّلة بالأثاث، بحيث توحي أنها تابعة لمؤسسات إغاثية تُعنى بالنازحين، وأخرى تحمل علامات تجارية، بقيادة مجنّدة إسرائيلية بلباس مدني، الأمر الذي ينطبق عليه توصيف جريمة «الغدر» بموجب القانون الدولي

ترتفع أسعار المواد الأساسية بشكل جنوني نتيجة شحها، بينما تنهار أسعار المواد المغرقة لعدم الحاجة الفعلية إليها، ما يزيد من الفوضى الاقتصادية ويعمّق فجوة الأمن الغذائي بين ما هو مطلوب وما هو متوفر (أبو قمر، ٢٠٢٤).

من وجهة نظر العاملين الإغاثيين في القطاع، فإن الرصيف البحري لم يكن سوى مشروع استعراض إعلامي يفتقر إلى الجاهزية والقدرة التشغيلية، بعد شيطنة الاحتلال لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ووقف أعمالها بحجج واهية، إذ لا يستطيع الرصيف العائم الأميركي - حسب شحير- استيعاب أكثر من عشر شاحنات بحمولة لا تتجاوز ما تحمله خمس شاحنات برية. بهذا، يتجلى فشل الرصيف كممر إنساني حقيقي كما الادعاء، وتتعرّز قناعة السكان بأنه أداة رمزية، لا تلامس واقعهم الكارثي، ولا تلبّي احتياجاتهم الأساسية. كما صرّح مكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة، أن عدد شاحنات المساعدات التي تم نقلها عبر الرصيف البحري منذ نشأته حتى ١٠ حزيران، لم تتجاوز ١٢٠ شاحنة، ما يجعله «بلا جدوى» (ياقوتة ٢٠٢٤).

في هذا السياق، يؤكد نيف غوردون (Neve Gordon)، البروفسور الإسرائيلي في القانون الدولي وحقوق الإنسان، أن المجاعة المتصاعدة في غزة خلال الحرب الراهنة ليست نتيجة جانبية، بل هي جزء من إستراتيجية إسرائيلية مدروسة تستخدم الغذاء كسلاح للإخضاع والسيطرة. منذ ٧ أكتوبر، شنّت إسرائيل حملة ممنهجة دمّرت خلالها نحو ثلث الأراضي الزراعية، و٢٠٪ من البيوت البلاستيكية، و٧٠٪ من قوارب الصيد، ما أوقف أي قدرة محلية على إنتاج الغذاء. في الوقت نفسه، قلّصت دخول المساعدات من ٥٠٠ شاحنة يوميًا قبل الحرب إلى نحو ١١٢، وأغلقت المعابر بالكامل في فترات

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية

من وجهة نظر العاملين الإغاثيين في القطاع، فإن الرصيف البحري لم يكن سوى مشروع استعراض إعلامي يفتقر إلى الجاهزية والقدرة التشغيلية، بعد شيطنة الاحتلال لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ووقف أعمالها بحجج واهية.

تابعة لجيش الاحتلال من شاطئ غزة، في خلفيته الرصيف، جدلاً واسعاً حول إمكانية استخدامه في العملية العسكرية.

الإنساني، إذ يحظر على القوات المسلحة استخدام رموز مدنية أو إنسانية لأغراض عسكرية عندما يؤدي ذلك إلى مقتل أو إصابة أشخاص محميّين.



امسح/ي الكود لمشاهدة الفيديو



امسح/ي الكود لمشاهدة الفيديو

غير أن مسؤولين أميركيين في القيادة المركزية الأمريكية الوسطى، والتي تشرف على الأنشطة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، قد نكّفت استخدام الرصيف، أو أي من المعدات أو مشاركة العناصر الموجودة به (في إشارة إلى الجيش الأمريكي) في عملية تحرير محتجزين إسرائيليين في القطاع (Stewart and Nichols 2024). وعلى الرغم من نفي وزارة الدفاع الأمريكية استخدام الرصيف نفسه في العملية، فقد أكد مسؤولون أميركيون أن الإجلاء تمّ من «منطقة قريبة» جنوب الرصيف، وأن الرصيف العائم أنشئ حصراً لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى القطاع. كما اعترفت أطراف مختلفة، من بينها مصادر استخباراتية، بأن الولايات المتحدة قدمت دعماً استخباراتياً للعملية (NAS 2024).

استخدم الاحتلال الإسرائيلي في العملية مركبات مدنية متخفية وشاحنات إغاثة للوصول إلى موقع احتجاج الأسرى، بالتوازي مع قصف جوي كثيف على سوق النصيرات المكتظ، ما أدى إلى وقوع مجزرة راح ضحيتها ٢٧٤ شهيداً، بينهم ما لا يقل عن ٦٤ طفلاً، وأكثر من ٧٠٠ جريح، حسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية. وقد وثقت التقارير الميدانية لحظة توقف إحدى الشاحنات أمام مبنى سكني، حيث نزل جنود مدججون بالسلاح، وبدؤوا بإطلاق النار، قبل أن يصعدوا إلى إحدى الشقق عبر سلّم ممدود من الشاحنة.

ليس الأخطر في المشهد فقط انتقال الصفة المدنية، بل اقتراب المروحية الإسرائيلية التي أُلقت الأسرى المحررين من الشاطئ الواقع «قرب» الرصيف، حيث أثار مقطع مصوّر يُظهر إقلاع مروحية

إن اختلاط الوظائف المدنية بالعمليات العسكرية، حتى لو تم نفيه رسميًا مع بعض من التآرجح الخجول بأن العملية تمت بدعم لوجستي أميركي فقط، كل ذلك يقوّض المعايير الأخلاقية والقانونية للحياد الإنساني الذي يستخدم المساعدات كغطاء للعمليات العسكرية، وينسف الثقة مع السكان المدنيين، ويزيد من هشاشة الحماية المفترضة للعاملين في مجال الإغاثة والمدنيين المتلقين لها.

بسبب مخاوف أمنية. وقد وصفت المقررة الخاصة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانثيسكا ألبانيز (Francesca P. Albanese)، ما جرى بأنه «تمويه إنساني» لغرض عسكري (humanitarian camouflage)، وهو ما يتناقض جوهريًا مع مبادئ القانون الدولي الإنساني التي تفترض أن المساعدات يجب أن تُقدّم دون استغلال أو تحييز، وألا تُستخدم وسيلة للتمويه الحربي أو لتسهيل الأنشطة القتالية (OCHA 2024b).

إضافة لكل ذلك، وإذا ما عدنا لموجودات الميناء العائم الأميركي الأساسية، فقد جسّد عسكري صرفة للمساعدات الإنسانية، من خلال تواجد الذخائر والأسلحة الأميركية على ظهره! فالموقع قائم على حسابات أمنية بحثة، وهذا ما تؤكد عليه عملية النصيرات، وإجلاء الأسرى الإسرائيليين، كما أن الوسائل المستخدمة (من سفن إنزال، جنود، قواعد بحرية) أدوات عسكرية بامتياز.

في هذا الصدد، فقد أثارَت الصور التي بثَّتها القناة ١٢ العبرية، التي تُظهر أنظمة دفاعية متقدمة يستخدمها الجيش الأميركي لحماية الميناء المؤقت المنشأ قبالة ساحل غزة، تساؤلات حول الطابع العسكري المتصاعد لهذا المشروع الذي يفترض أنه «إنساني». وبحسب القناة، فإن حماية الميناء تقع بالكامل تحت مسؤولية الجانب الأميركي، وقد نُشرت على الرصيف أنظمة متطورة مضادة للطائرات المسيّرة، والصواريخ، وقذائف الهاون.

بالعودة إلى الأسلحة الأميركية المتواجدة على ظهر الميناء، فإن الحديث دار عن النظامين الدفاعيين المستخدمين من نظام M-LIDS المصمم لاعتراض أسراب الطائرات المسيّرة والتهديدات الصاروخية وقذائف الهاون، ونظام Counter-RAM الذي سبق أن استُخدم في سورية والعراق وأفغانستان، ويُعتمد عليه في مواجهة الصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون (أحمد ٢٠٢٤). وتُشير المقارنات التقنية إلى أن هذه الأنظمة

لتفني كلمة «قريبة» ووضعها في السياق الصحيح، نقول إنه بالرغم من عدم وجود أي وثائق متاحة من القيادة المركزية الأميركية أو نظام «اللوجستيات المشتركة عبر الشاطئ» يحدد المسافة المحيطة التي قد تعدّ مجالًا حيويًا من الميناء العائم، فإن التوجيهات العامة تشير إلى أن العمليات المرتبطة بالميناء قد تمتد إلى المناطق المجاورة له. على سبيل المثال، أشارت تقارير إلى أن الظروف الجوية والبحرية قد تؤثر على عمليات الميناء، مما يستدعي اتخاذ تدابير في المناطق المحيطة به (USCENTCOM 2024)، ما يجعل «المساحة القريبة» التي حطّت فيها طائرة الهيلوكوبتر لإجلاء الأسرى الإسرائيليين- بحسب الفيديو الرائج- جزءًا من المجال الحيوي الخاص بالميناء.

إن هذه الحادثة تفرض تساؤلات جديدة حول الدور الفعلي للميناء العائم، ومدى إمكانية تحوُّله إلى أداة ضمن سلسلة بنى لوجستية مرتبطة بأهداف أمنية وعسكرية، خصوصًا في ظل الأدوار المزدوجة التي تؤديها الأطراف الدولية المشاركة في إدارته وتمويله. إن اختلاط الوظائف المدنية بالعمليات العسكرية، حتى لو تم نفيه رسميًا مع بعض من التآرجح الخجول بأن العملية تمت بدعم لوجستي أميركي فقط، كل ذلك يقوّض المعايير الأخلاقية والقانونية للحياد الإنساني الذي يستخدم المساعدات كغطاء للعمليات العسكرية، وينسف الثقة مع السكان المدنيين، ويزيد من هشاشة الحماية المفترضة للعاملين في مجال الإغاثة والمدنيين المتلقين لها، ما يضع عمال الإغاثة في خطر كبير، ويكشف عن مستوى وحشي من الأعمال العسكرية بحقهم.

على إثر المجزرة، أعربت منظمات إنسانية عن مخاوفها بشأن حيادية البنية التحتية المخصصة للإغاثة، ما أدى إلى تعليق برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بشكل مؤقت جميع المساعدات من المنطقة

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية



استمر ١١ أسبوعًا. يدير المؤسسة حاليًا المدير التنفيذي المؤقت جون أكري (John Acree)، وهو مسؤول سابق في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ويرأس مجلس إدارتها جوني مور (Johnnie Moore)، القيادي الإنجليزي ورجل الأعمال الأمريكي. كانت إدارتها التنفيذية الأولى بقيادة جيك وود (Jake Wood)، وهو جندي سابق في مشاة البحرية الأمريكية (US Marine Corps)، قبل أن يشهر استقالته.

تعمل المؤسسة من خلال عدد محدود من مراكز التوزيع، معظمها في جنوب غزة، وتؤمن هذه المواقع عبر متعاقدين أميين أمريكيين وبالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي، مع خطط لزيادة عددها إلى ١٦ مركزًا وتشغيلها على مدار الساعة. يشمل الدعم المقدم طرودًا غذائية وحصصًا تموينية ومستلزمات طبية، ويُقدَّر متوسط تكلفة الوجبة الواحدة بنحو ١,٣٠ دولار أمريكي تشمل الشراء والتوزيع. لم تُعلن المؤسسة عن مصادر تمويلها كاملة، لكن وزارة الخارجية الأمريكية أقرت في حزيران ٢٠٢٥ تمويلًا بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي، إلى جانب مساهمات من جهات مانحة دولية وأفراد. علاوة على ذلك، أفاد مجلس الوزراء الإسرائيلي سعيه لإخضاع الفلسطينيين لفحص بيومتري كشرط لتلقي المساعدات،

تُشبه في وظيفتها منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية، إلا أن النسخة الأمريكية تتميز بانخفاض كلفتها ومرونتها العالية، وخفة نقلها لوجستيًا. في سياق مواز، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن سفنًا حربية تابعة للبحرية ستضطلع بمهمة حماية الميناء العائم. وأكد المتحدث باسم البنتاغون، اللواء بات رايدر، أن مدمرتين بحريتين قد حُصّستا لهذه المهمة أيضًا.

مؤسسة غزة الإنسانية (GHF)

يأخذنا النموذج الفاشل للميناء العائم الأمريكي، إلى إعادة ابتداء أدوات جديدة مثل «مؤسسة غزة الإنسانية»، من خلال التانغو الإسرا-أميركي، لإطالة أمد جريمة الإبادة في غزة.

تأسست مؤسسة غزة الإنسانية في شباط ٢٠٢٥ كمنظمة غير ربحية أمريكية مسجلة في ولاية ديلاوير (Delaware)، مع تسجيل احتياطي في جنيف - سويسرا، بهدف توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة خلال الأزمة الإنسانية المستمرة، وبالتنسيق مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. بدأت عملياتها الفعلية في ٢٦ أيار ٢٠٢٥ بعد إعلان إسرائيل السماح بإدخال كمية أساسية من الغذاء، وذلك عقب حصار شامل

وستكون -حسبما صرّح به نتنياهو- مواقع التوزيع «خاضعة لسيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي». يظهر هنا، ليس فقط التواطؤ الإسرائيلي الأميركي، وإنما تواطؤ القطاع الخاص من شركات تقدم خدمات لحكومة متهمة بممارسة إبادة جماعية بحق سكان غزة.

لقد اختزلت مؤسسة غزة الإنسانية نقاط توزيع المساعدات الأربعمائة التي كانت تعمل خلال وقف إطلاق النار المؤقت في جميع أنحاء غزة بأربعة مواقع توزيع فقط، ٣ منها في الجنوب، وهي: (الشاكوش، تل السلطان، والحي السعودي)، فيما يقع المركز الرابع في وسط غزة عند ممر نتساريم، الأمر الذي يتطلب السير الطويل للوصول إليه، مع التنويه أن جميع النقاط خاضعة لسيطرة الجيش. وبهذا، يكون الاحتلال باستخدام مؤسسة غزة الإنسانية قد أجبر مليوني شخص على النزوح إلى مناطق عسكرية مكتظة، يواجهون فيها نيراناً يومية وإصابات جماعية أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء. وصف الناشط المجتمعي أحمد المدهون ما يجري بأنه «ألعاب الجوع» (Hunger Games)، مشبهاً طريقة توزيع المساعدات بالمصاد التي تعرض حياة الجوعى للخطر. من جانبه، اعتبر أجد الشوا، رئيس شبكة المنظمات الأهلية في قطاع غزة، أن ما يحدث هو شكل من «هندسة الجوع»، مشيراً إلى أن المساعدات تُستخدم كسلاح لخلق الفوضى وتضييق الخناق على السكان (الرئيس، ٢٠٢٥). وفي هذا الصدد، أشارت وزارة الصحة في غزة أن عدد الشهداء بين الأشخاص الذين حاولوا الوصول إلى المساعدات الغذائية قد ارتفع إلى ١٠,٠٦٠ شهيداً وأكثر من ٧,٢٠٧ إصابة، وذلك منذ بدء التوزيع الجديد في ٢٧ أيار ٢٠٢٥ وحتى ٢١ تموز ٢٠٢٥ (OCHA 2025a). تشير مؤسسة غزة الإنسانية القلق بشأن ابتداعها كغطاء إنساني لمزيد من العسكرة وممارسة التهجير «الترانسفير» بحق السكان الأصليين، لا سيما أن المدير التنفيذي السابق للمؤسسة، جيك وود، كان جندياً سابقاً في مشاة البحرية الأمريكية، وقنصاً سابقاً في العراق وأفغانستان، ناهيك عن مجلس إدارتها الذي يضم خبراء في الأمن القومي الأميركي (Cone 2025)، حيث يبقى شعار الالتزام الصارم بالمبادئ الإنسانية حبراً على ورق، ومجرد مزاعم تخسر ثقة الغزيين، وتستخدم فقط للغطاء على أعمال أخرى، لا تمت للإنسانية بصلة. تدّعي «مؤسسة غزة الإنسانية» انتماءها إلى مجالات العمل الإنساني والدبلوماسي والأمني، وتؤكد في خطابها

المؤسسي أنها لا تتخذ مواقف سياسية، لكنها شخّصت ما يحدث في غزة «أن حماس تقوم بسرقة المساعدات»، وعندما سئل مدير المؤسسة عما إذا كان لديه دليل حول ذلك، لم يجب، بل قال: «لا يهم» (CNN 2025). كما تعرّف المؤسسة عن ذاتها بأنها تنسّق بشكل عملي مع جميع الأطراف بهدف تفادي النزاعات، وتقليل الخسائر، وتعظيم الأثر الإنساني. وتقدّم نفسها كنموذج «غير حكومي ومحايّد سياسياً» قادر على كسب ثقة مختلف الأطراف، مستندة في ذلك إلى وعود بتحقيق الشفافية والفاعلية كشرط لتوفير الدعم الدولي، لا سيما من دول الخليج والاتحاد الأوروبي. كما نص دليل المؤسسة التشغيلي على التنسيق المباشر مع الجيش الإسرائيلي ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق (COGAT) لضمان الوصول وتسهيل الأنشطة، مستفيدة من تقنيات التتبع اللحظي، والتقارير الفورية، وأطر الحوكمة والتدقيق لضمان الامتثال والمساءلة^٤.

٤،١ إشاعة الفوضى .. إحدى أدوات الإبادة

تقوم سياسة الاحتلال الإسرائيلي على إشاعة الفوضى وتفكيك البنى المجتمعية والإغاثية، بما يخدم تمرير مخططاته السياسية، من خلال استهدافه الممنهج الأطر الرسمية والشعبية التي تضطلع بأدوار حيوية في إدارة عمليات الإغاثة وتنظيمها، ومحاولة النهوض في ظل رداءة واقع الحال، كالاتجاه في توزيع المساعدات وضمان النزاهة والعدالة والكفاءة في إدارتها، وامتد الاستهداف بعدها ليطال عناصر الشرطة المدنية أثناء محاولتهم تنظيم الحشود وتوصيل الإمدادات، والقوافل الإنسانية ذاتها، إلى استهداف المواطنين في طوابير الطحين، أمام المخازن، وفي نقاط التوزيع كميدان الكويت، وقد امتدت أيضاً لتشمل منشآت تابعة للأونروا ومراكز تجارية مرتبطة ببرنامج الأغذية العالمي (WFP).

ليست الفوضى الممنهجة فحسب كأحد أدوات الإبادة، وإنما يحاول الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج زرع وكلاء له من خلال غرس طفرات اجتماعية هجينة وتغذيتها، يكون هدفها تفتيت تماسك النسيج وتفكيك ركائز البنية الاجتماعية مع القضاء على كافة المرجعيات وإشاعة الفوضى، بدءاً من روابط القرى، إلى كمبرادورات أخرى حاول إحياءها من عشائر وغيرها، تجسّدت أخيراً في شخص «أبو شباب». غزا

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية

لقد اختزلت مؤسسة غزة الإنسانية نقاط توزيع المساعدات الأربعمائة التي كانت تعمل خلال وقف إطلاق النار المؤقت في جميع أنحاء غزة بأربعة مواقع توزيع فقط، ٣ منها في الجنوب، وهي: (الشاكوش، تل السلطان، والحي السعودي)، فيما يقع المركز الرابع في وسط غزة عند ممر نتساريم، الأمر الذي يتطلب السير الطويل للوصول إليه، مع التنويه أن جميع النقاط خاضعة لسيطرة الجيش.

بمروها (Mushtaha 2025)، بينما توثق تقارير دولية عن سرقة المساعدات من عصابات مسلحة في مناطق تحت حماية الجيش الإسرائيلي، وليس من حماس، كما تشيع البروباغندا الإسرائيلية.

٤,٢ تورط القطاع الخاص الأمريكي

كشفت شهادة الضابط المتقاعد في القوات الخاصة الأمريكية، أنتوني أغيلار (Anthony Aguilar) -الذي خدم في المواقع الأربعة لتوزيع المساعدات في غزة كمقاول مع شركة UG SOLUTIONS، التي كانت مناط بها توفير الأمن المسلح لمواقع توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية- أن مواقع التوزيع «أفخاخ الموت»، قائلاً إن ما شاهده «جرائم حرب واسعة النطاق وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني»، ومؤكداً أن ما اختبره والأدلة التي بحوزته -أي الفيديوهات التي صورها- تؤكد شراكة الولايات المتحدة الأمريكية بالإبادة الجارية في غزة، داعياً إلى إغلاق المؤسسة، واستعادة دور الأمم المتحدة على الفور (DN 2025).

أكد أغيلار أثناء مقابلاته ما تحدثت عنه جسيكا وايت وهي استاذة مشاركة في الفلسفة في جامعة نيو ساوث ويلز (Whyte 2025)^{١٢}، عن وجود شركة أخرى تدعى Safe Reach Solutions، يديرها ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزي CIA، وهي مرتبطة بشركة استثمار خاصة، الأمر الذي يؤكد تورط مكونات من القطاع الخاص الأمريكي بوصفها كيانات تترجح من الإبادة الحاصلة، يجدر تجريمها هي الأخرى. بدأ أغيلار الحديث أن جميع الأمريكيين العاملين في المواقع يعملون في غزة بتأشيرات سياحية (B2)، مع ذلك فهم يلبسون البزة العسكرية ويحملون السلاح، ما يعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. كما أقر أغيلار أن المواقع الأربعة لم تبّن أصلاً في مناطق آمنة، بل في مناطق قتال نشطة، بشكل

«ياسر أبو شباب» الإعلام المحلي والدولي في أواخر أيار وبداية حزيران ٢٠٢٥، حيث غدا الشاب الثلاثيني ذو الأسباقيات الجنائية، محط اهتمام لِمَا ذيع عنه، وقد تبين في ما بعد أن إسرائيل سلّحت ميليشياها الإجرامية، من أجل تفتيت أي محاولة شعبية أو مدنية لتنظيم النفس أو النهوض وسط الأوضاع الكارثية التي يمر بها القطاع، وتجفيف المؤسسات الأممية، خاصة تلك المقترنة بمحنة اللاجئين الفلسطينيين (كالأونروا)، التي كانت لعقود طويلة الذراع الحيوي الذي ينظم موضوع توزيع المساعدات في القطاع.

أفادت تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليرمان^{١١} عن «أبو شباب»، تبعها بنيامين نتنياهو،^{١١} بتفعيل «عشائر قوية في غزة» لمواجهة حماس، توفر غطاء أمنياً وعسكرياً في مناطق يسيطر عليها جيش الاحتلال، وتدّعي الحصافة الإنسانية والأمن في خضم الإبادة، ما جعل بعض «المجوعين» يتعلقون بقشة الوعود، وأدى نهاية إلى قنصهم وهم يبحثون عن أكياس طحين. يروج «أبو شباب» لشخصه بأنه «قائد القوّات الشعبية»، محاولاً إسقاط شرعية الالتفاف حوله، ومتخذاً من رفح مركزاً له، مع تواجده في المجال الحيوي للجيش الإسرائيلي، مسوّقاً في الوقت ذاته بأنه راع يؤمّن المساعدات الإنسانية، وهو يعمل على ضبط إيقاع ما يسمى «مؤسسة غزة الإنسانية» باشتراط التسجيل البيومترى والتدقيق والفحص الأمني، وهو يعتمد وميليشيته زبياً عسكرياً وكلاشن-٤٧-K من الاحتلال (Mushtaha 2025).

وعن خلق اقتصاد مواز غير رسمي مرة أخرى، أصبح الابتزاز هنا جزءاً من المنظومة التي يفرضها «أبو شباب» وأعوانه، حيث أشارت بعض التقارير الصحافية أنه يفرض رسوماً تصل إلى ٤٥ ألف شيكل (١٢ ألف دولار) على كل شاحنة مساعدات للسماح

ليست الفوضى الممنهجة فحسب كأحد أدوات الإبادة، وإنما يحاول الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج زرع وكلاء له من خلال غرس طفرات اجتماعية هجينة وتغذيتها، يكون هدفها تفتيت تماسك النسيج وتفكيك ركائز البنية الاجتماعية مع القضاء على كافة المرجعيات وإشاعة الفوضى.

للحياة كأسلوب ضغط - كجزء من استراتيجية عسكرية» (OCHA 2025b).

كما صرّح المفوض العام للأونروا بشأن غزة، فيليب لازاريني (Philippe Lazzarini)، أول تموز ٢٠٢٥ عبر حسابه على إكس، «أن المجتمع الإنساني يدعو إلى إنهاء ما يسمى «مؤسسة غزة الإنسانية-GHF»، على أنها لا تقدم شيئاً سوى الجوع وإطلاق النار على شعب يكافح من أجل الحصول على الطعام»^{١٣}.

في هذا السياق، صرّح توماس فايس (Thomas Weiss)، الخبير في العمل الإنساني، في مقابلة على منصة NPR الإخبارية حول عسكرة المساعدات في غزة، منتقداً خطة «مؤسسة غزة الإنسانية»، ووصفاً إياها «بالسيئة للغاية والخطيرة»، حيث شكك في حيادية العمل الإنساني، بما أن الأمن الأمريكي هو من يشرف على توزيع المساعدات في مناطق مؤمنة أصلاً من قبل الجيش الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يقوض المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، مثل الاستقلالية والحيادية (Tanis 2025). وقد حذر فايس من مشاركة الولايات المتحدة في مثل هذا المشروع الذي قد يؤدي -حسب تصريحه- إلى تدمير القيم الإنسانية الدولية التي تم ترسيخها منذ عقود معتبراً أن نموذج مؤسسة غزة يشير إلى استخدام المساعدات كأداة للتهجير القسري (الترانسفير)، مشيراً أن خطة المؤسسة تهدف إلى دفع الفلسطينيين الجائعين في الشمال للانتقال جنوباً للوصول إلى مراكز توزيع المساعدات، مما يعزز أهداف إسرائيل في الحرب على غزة.

٤,٤ التانغو الإسرائيلي-الأميركي

يحوّل الإغاثة إلى آلية لإدارة السكان

تحت شعار «الجهود الإنسانية» وأهمية التشبث بالشرعية والتحلي بأخلاقيات زائفة تروّجها للاستمرار في حربها على غزة، استحدث وزير الدفاع الإسرائيلي

متعمد، وأنه تم إحاطة كل موقع بسياج من الأسلاك الشائكة، وهي مصممة للتسبب في إصابات خطيرة، وتحظر في مواقع مدنية، وهذه جميعها انتهاكات لاتفاقيات جنيف. علاوة على ذلك، أضافت شهادة أغيلار أن المساعدات الموزعة لا تكفي من حيث العدد، حيث كان هناك تلاعب في الرقم المعلن عنه عن الوجبات الموزعة، نسبة إلى عدد الأيام المشار له. وعدد أغيلار جرائم الحرب التي تمت أمام عينيه، معلناً عن غياب تام لقواعد الاشتباك، واستخدام غير مبرر للقوة الميّنة ضد المدنيين غير المسلحين، موضحاً أن الأسلحة التي استخدمت تشمل ذخائر خارقة للدروع من نوع M855، وهي ذخائر مصممة للقتل. وقد أكد أغيلار بشكل قاطع أن جنوداً إسرائيليين ومرتزة أميركيين كانوا يطلقون النار على مدنيين غير مسلحين، وأنه التقط فيديوهات توثق ذلك أثناء خدمته.

٤,٣ انتقادات أممية متتالية حول المؤسسة

يشير الموقف الموحد للمجتمع المدني الإنساني إلى إدانة واضحة لخطة GHF ورفض الانخراط في تنفيذها (OCHA 2025b). فقد رفض مكتب تنسيق المساعدات التابع للأمم المتحدة اقتراح إسرائيل «توزيع المساعدات من خلال مراكز عسكرية» باعتباره «محاولة متعمدة لتسليح المساعدات» (UN 2025). وأشار ينس ليركه (Jens Lærke)، رئيس مكتب تنسيق المساعدات التابع للأمم المتحدة إلى أن «المسؤولين الإسرائيليين سعوا إلى إغلاق نظام المساعدات الحالي الذي تديره ١٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة و ٢٠٠ منظمة غير حكومية وشريكة» (UN 2025). وجاء في بيان مشترك صادر عن الفريق الإنساني القطري - الذي يضم رؤساء هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الإنسانية - أن الخطة «تتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية، ويبدو أنها مصممة لتعزيز السيطرة على المواد الأساسية

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية

عدد أغيلار جرائم الحرب التي تمت أمام عينيه، معلناً عن غياب تام لقواعد الاشتباك، واستخدام غير مبرر للقوة المميّزة ضد المدنيين غير المسلحين، موضحاً أن الأسلحة التي استخدمت تشمل ذخائر خارقة للدروع من نوع M855، وهي ذخائر مصممة للقتل.

عسكري رمزي، وتغليب السيطرة الجيوسياسية بغلاف «إنساني»، في ظل تغييب الحاجات الحقيقية لسكان غزة، وتجاهل الأطراف المحلية والدولية الفاعلة على الأرض لصالح إسرائيل. فيما تكشف تجربة «مؤسسة غزة الإنسانية» عن تحويل الإغاثة إلى أداة للسيطرة والإبادة أكثر من كونها وسيلة لإنقاذ الأرواح. فمنذ انطلاق عملياتها في أيار ٢٠٢٥، سقط آلاف الفلسطينيين شهداء وجرحى أثناء سعيهم للحصول على الغذاء، معظمهم في محيط مراكز توزيع المساعدات الجديدة التي أنشئت تحت إشراف أمريكي-إسرائيلي. لا يمكن قراءة هذه الوقائع كحوادث عرضية، بل تندرج ضمن ما وصفه باحثون مثل أليكس دو وال بتحويل الإغاثة إلى آلية لإدارة السكان (population management) وتطويعهم عبر الجوع والخوف (De Waal 1997).

تُظهر وقائع الأداتين أعلاه كيف تحوّلت هذه المراكز إلى فضاءات «ممكنة عسكرياً» تنفي شروط الحياد الإنساني. فقد سُجّل إطلاق نار مباشر على المدنيين الجائعين، واستخدام قنابل الغاز والرصاص الحي من قبل الجيش الإسرائيلي وشركات أمنية أمريكية متعاقدة. وهو ما يعكس - بحسب منظور النقد التحريري في هذا الحقل - اندماج البنية الإنسانية في الاستراتيجيات الأمنية، بحيث تصبح المساعدات مشروطة بخضوع الفلسطينيين للرقابة والسيطرة. على المستوى النظري، تعكس هاتان التجريبتان وتبعاتهما جوهر عسكرة الإغاثة: إذ تتحول «المجاعة» إلى أداة تفاوض سياسي، و«المعابر» إلى أداة ابتزاز، و«المساعدات» إلى غطاء لتبويض الجرائم. وهنا يبرز تحليل دو وال الذي يرى أن المؤسسات المتخضعة عن التزاوج الإسرائيلي-الأميركي تمنح إسرائيل «ذريعة إنسانية» بينما يتعمّق التجويع المنهج. وعليه، فإن

يوأف غالنت في ٢٨ آب ٢٠٢٤، «وحدة الجهود الإنسانية- المدنية في القطاع» التي تهدف إلى تنسيق وإدارة عمليات توفير الحاجات المدنية التي تخص سكان غزة، من حاجات إنسانية من طعام، وعلاج، ورعاية، وإعادة إعمار، والعلاقة بين قطاع غزة والمجتمع الدولي، تحت إدارة الجيش الإسرائيلي، وهو ما يشير إلى بداية عودة الاحتلال المباشر لقطاع غزة (حباس ٢٠٢٤). تتعامل إسرائيل مع المساعدات الإنسانية كسلاح استراتيجي في سياق الحرب، تتحكم من خلاله بدقة في وتيرة دخولها وآلية توزيعها داخل القطاع، مما يمنحها أداة فعّالة لإعادة تشكيل البنية الإدارية والحوكمة المحلية بما يخدم مصالحها الأمنية والسياسية. هكذا يغدو الفلسطينيون رهائن تدخلات عسكرية إسرائيلية أمريكية، تطبّق بغطاء «مدني وإنساني»، وذلك بحسب ورقة تقدير الموقف الصادرة عن مركز مدار في كانون الأول ٢٠٢٤ بعنوان: (الإدارة المدنية للحرب على غزة، قراءة في أعمال «وحدة الجهود الإنسانية- المدنية في قطاع غزة» التابعة للمنسق).

إن احتكار إسرائيل قضايا حيوية تتعلّق بالشؤون المدنية والإنسانية لسكان القطاع، يجعلها في موقع قوة ونفوذ، يمكنها من اشتراط النهوض الاجتماعي لسكان القطاع بوجود إدارة فلسطينية محلية مقبولة على إسرائيل وتحافظ على إنجازات الحرب العسكرية (حباس ٢٠٢٤). يخلق هذا الدمج بين الاحتياجات اليومية والأهداف الحربية بيئة تحكّم إسرائيلية تفرض شروطاً صارمة على الحركة والمعابر وحجم المساعدات ونوعها والعلاقة مع المجتمع الدولي، ما يقوّض أيّ دور فلسطيني فعليّ في إدارة شؤون الفلسطينيين.

من منظور نقدي يستند إلى أدبيات «عسكرة العمل الإنساني»، يمثل الميناء العائم الأميركي حالة نموذجية على كيفية استخدام المساعدات كأداة تدخل

كلًا من المرفأ العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية - GHF» ليسا إلا مثالين صارخين على كيف تُستخدم الإغاثة كأداة استعمارية-عسكرية لإدارة السكان، وتفكيك نسيجهم الاجتماعي، وتجريدتهم من الكرامة الإنسانية.

نقاش ختامي

يدفعنا هذا التشابه بين ابتكار أدوات العسكرة واستمرار استخدامها، من «الميناء العائم الأميركي» وصولًا إلى ما يُسمى «مؤسسة غزة الإنسانية - GHF»، إلى استحضار مشاهد الخبز المغمس بالدم في الـ ٢٢ شهرًا الماضية، من طوابير السكان أمام مراكز التوزيع، وانفلات السيطرة عليها، حيث أطلق الاحتلال الإسرائيلي الرصاص على مدنيين اصطَفوا للحصول على طرود غذائية، وما زال يسقط شهداء يوميًا في ثنائية إما الموت جوعًا أو قنصًا، أُضيف له التعدد الجندي لهندسة الاحتلال في استهدافه الأخير للنسوة والأطفال في ١٠ من تموز أثناء اصطفاؤهم على طوابير للحصول على المكملات الغذائية، ما يؤكد أن مراكز توزيع المساعدات الإنسانية هي مرتع للسيطرة الإسرائيلية. فيما تحتكر إسرائيل الملقين الإنساني والمدني بالكامل، وتحتل موقعًا متقدمًا يمكنها من فرض شروطها الميدانية والسياسية، بينما تعمق في الوقت ذاته هشاشة الحياة اليومية للسكان، إذ تبقوهم في حالة اعتماد دائم على قرارات إسرائيلية أحادية الجانب (حياس ٢٠٢٤).

وعلى الرغم من موجات التضامن الدولي التي اجتاحت الشوارع، والجامعات، والمسارح، والإضرابات النقابية التي رفضت التورط في جريمة الإبادة عبر نقل العتاد إلى دولة الاحتلال، ورغم محاولات أساطيل الحرية كسر الحصار عن غزة، فإن كل هذه الجهود، رغم نواياها النبيلة، لم تنجح في إيصال كسرة خبز أو شربة ماء لأطفال غزة. لقد فشلت المنظومة الدولية، القانونية والحقوقية، التي طالما آمن بها الفلسطينيون، فشلًا ذريعًا في الحد الأدنى من الاستجابة الإنسانية، وسقطت كل رهانات الغزيين، وبقيت الجريمة مستمرة. ما سقط فعلاً هو العقد الاجتماعي الذي صاغه الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وأخضع له سكان المعمورة. وأن كل عنتريات مجلس الأمن لا تسوى شيئًا، طالما لم يتحرر من سطوة الفيتو الأميركي الذي يقوِّض أداء دوره المنوط به في حفظ السلم والأمن الدوليين، ووضع حد للحروب والإبادة.

لقد ابتكرت إسرائيل، بدعم من المتواطئين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية أدوات، زعمت أنها إنسانية، من «الميناء العائم الأميركي» إلى «مؤسسة غزة الإنسانية» ولكنها في الحقيقة كانت قد ابتكرت أدوات للعسكرة والتهمير، بعد إفشال المنظومة الأممية (الأونروا) والإغاثية المجتمعية، التي كانت تضمن توزيعًا آمنًا وعادلًا للمساعدات، واستبدالها بمصائد موت مكشوفة، من خلال سياسة «هندسة الجوع».

ومما هو بارز للعيان، فإن مؤسسة غزة الإنسانية ذاهبة إلى التلاشي، بفقدانها المصدقية، تبع ذلك تقديم مديرها التنفيذي استقالته المسببة بعد أيام من عملها فقط، لما وصفه بانتهاك للمبادئ الإنسانية (Bennett 2025). ومن الحري ذكره طلب التحقيق الذي تقدمت به منظمة تريال إنترناشونال السويسرية في ٢١ من أيار ٢٠٢٥، لدى الهيئة الفيدرالية السويسرية للرقابة على المؤسسات بخصوص مؤسسة غزة الإنسانية، كون الأخيرة مسجلة في سويسرا، ولم تظهر بعد أي تطورات على هذا الصعيد، بل المزيد من الصمت المطبق (Le Poidevin 2025).

لن نتوقف جرائم إسرائيل حتى لو تم تفكيك ما يُسمى «مؤسسة غزة الإنسانية»، فسرعان ما سيبتكر الاحتلال الإسرائيلي مدعمًا بالولايات المتحدة الأمريكية أداة ثالثة، تكون أكثر عنفًا، ومهندسة على غرار الأدوات اللتين سبقتاها لإعادة إنتاج التهمير ذاته مرة أخرى، واحتمالات الموت التي تتخللها، ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تستمتع بالحصانة التي لا تخضعها للمساءلة ولا المحاسبة، وسيبقى الاحتلال الإسرائيلي يُفلت من العقاب مرة تلو الأخرى.

في حين يبقى الحل الأمثل هو استعادة (الأونروا) دورها الكامل في توفير الحماية وتوزيع المساعدات للاجئين الفلسطينيين، يظل الأمل قائمًا في أن تتحول الشهادات والوقائع الواردة في هذه الورقة إلى بينات قانونية يُعتمد بها أمام محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، لتجريم دولة الاحتلال وشركائها المتواطئين على ما اقترفوه من جرائم إبادة جماعية، وعلى استخدام سياسة التجويع كسلاح ضد أكثر من مليوني فلسطيني، لاجئ في الأصل من يافا وغيرها، عانوا مرارًا من النزوح داخل غزة هربًا من مصائد الجوع، لكنهم ظلوا صامدين ورافضين لمخطط التهمير.

عسكرة العمل الإنساني في غزة: الميناء العائم الأميركي ومؤسسة غزة الإنسانية

١ إعلان الحكومة الفلسطينية عن المجاعة في غزة جاء متأخرًا بتاريخ ٧ أيار ٢٠٢٥، وترافق مع إدانات أممية واسعة لإسرائيل بما في ذلك اتهامات من منظمات حقوقية والأمم المتحدة باستخدام التجويع كسلاح حرب، وكان في الخلفية إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت على هذا الأساس في تشرين الثاني ٢٠٢٤. جاء بعده -متأخرًا أيضًا- إعلان الأمم المتحدة وخبراء دوليين رسميًا، بتاريخ ٢٢ آب ٢٠٢٥، عن تفشي حالة المجاعة على نطاق واسع في قطاع غزة الذي يتعرض منذ أشهر لحصار وتجويع إسرائيلي متعمد.

٢ انظر/ي التقرير: <https://www.aman-palestine.org/activities/29139.html>

٣ تفاوتت التقديرات الرسمية لتكلفة المشروع، فقد أشارت نائبة السكرتير الصحافي للبرنامج سابرينا سينغ للصحافيين، أن التكلفة الفعلية قد بلغت نحو 230 مليون دولار، مع خسائر إضافية في المعدات تُقدَّر بـ31 مليون دولار، نتيجة الأضرار التي لحقت بالمنشأة بسبب الظروف الجوية القاسية.

٤ اختصار لعبارة Joint Logistics Over-the-Shore وهو منظومة لوجستية عسكرية أميركية تُستخدم لنقل الإمدادات من البحر إلى اليابسة دون الاعتماد على موانئ تقليدية، وقد استُخدمت في عدة حروب وكوارث طبيعية، منها العراق وأفغانستان وهايتي.

٥ طريق عسكري بطول سبعة كيلومترات يربط شرق القطاع بغربه على شاطئ البحر، وقد جرى توسيعه لاحقاً وإحاقه بمواقع عسكرية.

٦ على سبيل المثال، خلال زلزال هايتي عام ٢٠١٠، فُعلت الولايات المتحدة قدرات (JLOTS) وبنيت رصيفاً عائماً (INLS) مع ممر بحري لنقل المساعدات بعد تعطل الميناء الرئيس، في عملية قادها سلاحا البحرية والجيش، مما حوّل البنية المؤقتة إلى محور أساسي لعمليات الإغاثة. لكن ثمة العديد من التدخلات العسكرية الأميركية تحت غطاء «العمل الإنساني» والتي لم تنطو على ميناء بحري بالضرورة. على سبيل المثال، في لبنان عام ١٩٨٢، شاركت الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات بزعم دعم الاستقرار وتسهيل الإغاثة بعد الاجتياح الإسرائيلي، غير أن وجودها العسكري تحوّل إلى طرف في الصراع، وانتهى بانسحابها إثر تفجير مقر مشاة البحرية الأميركية في بيروت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، الذي أسفر عن مقتل ٢٤١ جندياً أميركياً. وفي الصومال، قادت الولايات المتحدة عملية «إعادة الأمل» (Operation Restore Hope) عام ١٩٩٢ لتأمين المساعدات الإنسانية وسط المجاعة والحرب الأهلية، لكن المهمة تحولت سريعاً إلى عمليات قتالية، أبرزها معركة مقديشو في ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، التي أسفرت عن مقتل ١٨ جندياً أميركياً، وأدت إلى انسحاب القوات تحت ضغط الخسائر والانتقادات الداخلية.

٧ سبق أن طرح وزير النقل الإسرائيلي يسرائيل كاتس في عام ٢٠١٦ فكرة إنشاء جزيرة صناعية، وكرّر رؤيته وسط الإبادة في ٢٠٢٤ خلال لقاءه مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي فور توليه منصب وزير الخارجية. علاوة على ذلك، فقد ناقشت دراسة لمعهد دراسات الشرق الأوسط في عام ٢٠١٦ خيار إنشاء ميناء لسكان القطاع، يكون على شاكله أسدود أو ميناء العريش في مصر، وقد أفضت الدراسة حينها إلى إنشاء ميناء على الحدود بين غزة ومصر، مع منطقة تجارة حرة ثلاثية. فيما اقترح المعهد الإسرائيلي بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية عن إنشاء «ميناء اللاعودة»، حيث يشير السّم في الاسم إلى نية التهجير التي تستهدف الفلسطينيين، مع حفنة وعود لإحياء غزة عبر الإغاثة، وكأن الميناء بمثابة «خطة مارشال أميركية» للشرق الأوسط، تعيد للأذهان النفوذ والأطماع السياسية، مع رسم للترتيبات الجيوسياسية في المنطقة.

٨ وفقاً لادعاءات الجيش الإسرائيلي نفسه (والتي عادة ما تلاقي انتقادات من منظمات دولية لعدم شفافيتها)، بدأ إدخال المساعدات عبر الميناء العام الأميركي في ١٨ أيار/مايو ٢٠٢٤، حيث أدخل أكثر من ٣٠٠ منصة مساعدات إنسانية، في ما وُصف بأنه أول دخول للمساعدات عبر هذا الميناء. وفي اليوم نفسه، أعلنت مصادر الجيش عن إدخال «مئات» المنصات دون تحديد رقم دقيق. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٤، أدخل أكثر من ٣٧٠ منصة من المواد الغذائية ومعدات الإيواء، ثم في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٤ أعلن عن دخول ١,٨٠٦ منصات غذاء. انظري:

<https://www.idf.il/en/mini-sites/israel-at-war/our-humanitarian-aid-efforts/a-timeline-of-our-humanitarian-aid-efforts/>

٩ انظر/ي الدليل على الرابط التالي:

<https://static-cdn.toi-media.com/www/uploads/2025/05/Gaza-Humanitarian-Foundation-Memo.pdf>

١٠ انظر/ي التقرير:

https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/ex-defense-chief-liberman-says-netanyahu-arming-gazan-gang-pms-office-does-not-deny/

١١ انظر/ي التقرير: <https://www.bbc.com/news/com.cwyn2m9yk0vo/articles/news/com.bbc.www/>

١٢ انظر:

<https://www.abc.net.au/religion/as-gaza-faces-starvation-a-new-plan-weaponises-humanitarian-aid/105319714>

١٣ انظر/ي حسابه على منصة X على الرابط التالي:

<https://x.com/unlazzarini/status/1940001096740565137?s=46&t=ccWRJzS530FIzJwxxUAeMg>

المراجع العربية

- أبو عايشة، نور وياقوتة، الأحمد. ٢٠٢٤. «حكومة غزة»: الرصيف الأميركي لم يخفف كارثية الواقع الإنساني». وكالة الاناضول. انظري الرابط: <https://short-link.me/1bcFu>.
- أبو قمر، أحمد. ٢٠٢٤. «سياسة التقطير والإغراق.. أدوات الاحتلال للسيطرة على السوق». بزنس ريبورت الإخباري. انظري الرابط: <https://short-link.me/16MJ5>.
- أحمد، عمر. ٢٠٢٤. «تعرف على الأنظمة الدفاعية الأميركية التي تحمي رصيف غزة العائم». عربي ٢١. <https://albawaba24.com/p/44631>. انظري الرابط: <https://albawaba24.com/p/44631>.
- الرئيس، سالم. ٢٠٢٥. «من التكايا إلى ألعاب الجوع، ... مصائد إسرائيلية لقتل الغزيين». المجلة. انظري الرابط: <https://short-link.me/16N6J>.
- حباس، وليد. ٢٠٢٤. إعادة مؤسسات الاحتلال إلى قطاع غزة؟ ما هي «وحدة الجهود الإنسانية- المدنية» المستحدثة؟ المشهد الإسرائيلي. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. انظري الرابط: <https://short-link.me/1bjgV>.
- حباس، وليد. ٢٠٢٤. الإدارة المدنية للحرب على غزة: قراءة في أعمال «وحدة الجهود الإنسانية- المدنية» التابعة للمنسق. تقدير موقف. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار. انظري الرابط: <https://short-link.me/16T5g>.
- غوردن، نيف. ٢٠٢٤. الطريق إلى المجاعة في غزة: مئات الآلاف في غزة على شفا المجاعة - كارثة من صنع الإنسان لها جذور في تاريخ إسرائيل باستخدام الغذاء كسلاح. تقرير خاص (ترجمة). المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار. انظري الرابط: <https://short-link.me/16MLL>.

المراجع الأجنبية

- Al Jazeera. 2024. "US Military Shuts Down Problematic Gaza Aid Pier, Shifts to Israeli Port." *Al Jazeera* (Doha). <https://www.aljazeera.com/news/2024/7/18/us-military-shuts-down-problematic-gaza-aid-pier-shifts-to-israeli-port>.
- Ankersen, Christopher, ed. 2007. *Civil-Military Cooperation in Post-Conflict Operations: Emerging Theory and Practice*. 0 ed. Routledge. <https://doi.org/10.4324/9780203940600>.
- Bennett, Tom. 2025. "Head of Controversial Israel-Backed Gaza Aid Group Resigns." *BBC News* (London). <https://www.bbc.com/news/articles/c1e6d97x99qo>.
- Borger, Julian. 2024. "Joe Biden Ordered Gaza Pier to Be Built despite Fears of Aid Experts." *The Guardian*.
- CNN. 2025. *Gaza Humanitarian Foundation Director Explains Plans to Get Aid into Gaza*. <https://edition.cnn.com/2025/05/17/world/video/aid-gaza-humanitarian-foundation-executive-director-jake-wood-diamond-digvid>.
- Cone, Allen. 2025. "New Gaza Humanitarian Foundation Plans to Deliver Food Relief in Gaza." *United Press International, Inc*. https://www.upi.com/Top_News/World-News/2025/05/14/Gaza-Humanitarian-Foundation-deliver-humanitarian-aid-Gaza/7031747274651/.
- De Montclos, Marc-Antoine. 2014. "The (de) Militarization of Humanitarian Aid: A Historical Perspective." *Humanities* 3 (2): 232–43. <https://doi.org/10.3390/h3020232>.
- De Waal, Alexander. 1997. *Famine Crimes: Politics & the Disaster Relief Industry in Africa*. African Issues. African Rights & the International African Institute in association with James Currey, Oxford & Indiana University Press, Bloomington.
- DN. 2025. "'Designed as Death Traps': Fmr. Green Beret Who Worked at Gaza Food Sites Reveals Rampant War Crimes." *Democracy Now*. https://www.democracynow.org/2025/7/29/anthony_aguilar_ghf_war_crimes.
- Duffield, Mark. 2013. *Development, Security and Unending War: Governing the World of Peoples*. Polity Press.

- Fassin, Didier, and Rachel Gomme, eds. 2012. *Humanitarian Reason: A Moral History of the Present Times*. University of California Press.
- Friis, Karsten. 2018. "Military-Civilian Relations in Interventions." PhD dissertation, University of Groningen.
- Hollen, Patrick, Thomas Mundell, Dean Nilson, and Mark Sweeney. 2003. *Pre-Planning and Post-Conflict CMOC/CIMIC Challenges*: Defense Technical Information Center. <https://doi.org/10.21236/ADA421585>.
- HRW. 2024a. *Gaza: Israelis Attacking Known Aid Worker Locations*. Human Rights Watch.
- HRW. 2024b. "Gaza: Israel's Imposed Starvation Deadly for Children." Human Rights Watch. <https://www.hrw.org/news/2024/04/09/gaza-israels-imposed-starvation-deadly-children>.
- Le Poidevin, Olivia. 2025. "Swiss NGO Asks Authorities to Investigate Gaza Humanitarian Foundation." *Reuters*. <https://www.reuters.com/world/middle-east/swiss-ngo-asks-authorities-investigate-gaza-humanitarian-foundation-2025-05-23/>.
- Lischer, Sarah Kenyon. 2007. "Military Intervention and the Humanitarian 'Force Multiplier':" *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations* 13 (1): 99–118. <https://doi.org/10.1163/19426720-01301007>.
- McDowall, Angus. 2024. "How the US's \$230 Mn Gaza Pier Became a 'Colossal Failure.'" *Financial Times*. <https://www.ft.com/content/7a56bc4b-d192-4592-8151-0ff943932d82>.
- Ministry of Defense. 2008. "Food Consumption in the Red Lines." Gisha- legal center for freedom of movement. https://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/redlines/red-lines-presentation-eng.pdf?utm_source=chatgpt.com.
- Mushtaha, Mahmoud. 2025. "How Israel Is Engineering Gaza's Social Collapse." *+972Magazine* (Jerusalem).
- NAS. 2024. "Did the US Play a Role in Israel's Nuseirat Massacre 'Rescue Mission' That Killed over 200 Palestinians?" *The New Arab Staff*. <https://www.newarab.com/news/did-us-play-role-israels-massacre-gazas-nuseirat>.
- OCHA. 2024a. *Gaza Floating Dock*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). <https://www.unognewsroom.org/story/en/2175/gaza-floating-dock-ocha-17-may-2024>.
- OCHA. 2024b. *UN Experts Condemn Outrageous Disregard for Palestinian Civilians during Israel's Military Operation in Nuseirat*. Press release. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/06/un-experts-condemn-outrageous-disregard-palestinian-civilians-during-israels>.
- OCHA. 2025a. *Humanitarian Situation Update #307 | Gaza Strip*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-307-gaza-strip>.
- OCHA. 2025b. *Statement by the Humanitarian Country Team of the Occupied Palestinian Territory – on Principled Aid Delivery in Gaza*. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. <https://www.ochaopt.org/content/statement-humanitarian-country-team-occupied-palestinian-territory-principled-aid-delivery-gaza>.
- Pelham, Lipika. 2024. "Gaza Pier: US Begins Building Floating Base to Boost Aid." *BBC News*. <https://www.bbc.com/news/articles/cw44e4e85y4o>.
- Polman, Linda. 2011. *War Games: The Story of Aid and War in Modern Times*. Penguin Books.
- Polman, Linda, Liz Waters, and Linda Polman. 2011. *The Crisis Caravan: What's Wrong with Humanitarian Aid?* 1. Picador ed. A Metropolitan Book. Picador.

- Stewart, Phil, and Michelle Nichols. 2024. "Pentagon Says Israel Did Not Use Gaza Pier in Hostage Operation." *Reuters*. <https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-hostage-rescue-operations-came-near-us-pier-were-separate-pentagon-2024-06-10/>.
- Tanis, Fatma. 2025. "The U.S. Is Working on a New Plan to Deliver Aid in Gaza." *NPR*. <https://www.npr.org/2025/05/15/nx-s1-5396576/the-u-s-is-working-on-a-new-plan-to-deliver-aid-in-gaza>.
- UN. 2025. *Gaza: UN Aid Teams Reject Israel's 'Deliberate Attempt to Weaponize Aid.'* United Nations. <https://news.un.org/en/story/2025/05/1162946>.
- USCENTCOM. 2024. *Update on the Construction of the Joint Logistics Over-the-Shore Capability in Mediterranean Sea*. Press Release 20240503-01. <https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3764506/update-on-the-construction-of-the-joint-logistics-over-the-shore-capability-in/>.
- Weiss, Thomas G. 2014. "A Cultura Humanitária Contestada Em Zonas de Guerra." *Contexto Internacional* 36 (2): 305-48. <https://doi.org/10.1590/S0102-85292014000200001>.
- Whyte Jessica, "In Gaza, We are witnessing what happens when humanitarian aid is militarised," ABC, June 4, 2025
- Wright, Ann. 2024. "Why Did the U.S. Spend \$320 Million on a Rube Goldberg Pier for Gaza?" *CodePink*. <https://truthout.org/articles/why-did-the-us-spend-320-million-on-a-rube-goldberg-pier-for-gaza/>.
- Young, Michael. 2025. "Starve, Pray, Die: In an Interview, Alex de Waal Discusses Israel's Use of Food as a Weapon of War in Gaza, and Its Repercussions." *Carnegie Endowment for International Peace*.

سلمى فواز حمزة*

من تل أبيب إلى بوينس آيرس الصناعات الأمنية الإسرائيلية ودعم الديكتاتورية الأرجنتينية في زمن الحرب الباردة**

ملخص

تبحث هذه الدراسة في الدور الذي لعبته الشركات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية في دعم الأنظمة الديكتاتورية في أميركا اللاتينية خلال الحرب الباردة، متخذةً من الأرجنتين نموذجًا. تستعرض الورقة السياق التاريخي للعلاقات الإسرائيلية-الأرجنتينية منذ ١٩٤٩، مع التركيز على فترة الحكم العسكري (١٩٧٦-١٩٨٣) حين تحولت إسرائيل إلى المورد الرئيس للسلاح والتكنولوجيا العسكرية للأرجنتين، متجاوزةً الحظر الأميركي والأوروبي. تتناول الدراسة صفقات الأسلحة، وبرامج التدريب، ونقل تكنولوجيا القمع المستمدة من الخبرة الاستعمارية في فلسطين، وتوظيفها في مواجهة المعارضة الداخلية. كما تحلل الورقة موقف إسرائيل من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قمع الجالية اليهودية الأرجنتينية، وتناقش الطبيعة البراغماتية للعلاقات القائمة على تبادل المصالح الأمنية والسياسية. تكشف النتائج أن العلاقة تجاوزت منطق «المورد والزبون» إلى شراكة هيكلية لإنتاج القمع، ما يبرز التناقض بين خطاب إسرائيل الديمقراطي وممارساتها الداعمة للاستبداد، ويمثل نموذجًا لفهم ديناميات العسكرة في العلاقات الدولية.

الكلمات المفتاحية

إسرائيل، الأرجنتين، الحرب الباردة، صادرات السلاح، الأنظمة الديكتاتورية

* طالبة ماجستير في برنامج الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت، حاصلة على درجة البكالوريوس في اللغة الإنكليزية مع تخصص فرعي في الترجمة من الجامعة نفسها. تعمل حاليًا باحثة ومساعدة تدريس في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، وتركز اهتماماتها الأكاديمية على الاستعمار، والعلاقات الدولية، والأنظمة الاستبدادية.
** هذه نسخة مطورة عن ورقة قدمتها الباحثة في مؤتمر «هندسة الخراب: العسكرة واقتصاد الحرب»، المنعقد في معهد إبراهيم أبو لغد، جامعة بيرزيت، بتاريخ ٢٩-٣١ تموز ٢٠٢٥.